

المصري. في رسالته المشار إليها بإحداث تحسين ملحوظ في الأجواء السياسية في المناطق المحتلة - ليس فقط لناحية تحسين نوعية الحياة، بل أيضاً لناحية الحريات السياسية وحرية الإنسان هناك. (هارتس، ١٩٨٦/١/٦). ورات مصادر سياسية في إسرائيل في هذا الجزء من رسالة الرئيس مبارك، تعبيراً عن عدم اكتفاء مصر بالاتفاق على حل مشكلة طابا، كشرط وحيد لتحسين العلاقات مع إسرائيل (المصدر نفسه). وعقب مصادر في الخارجية الإسرائيلية على ذلك بقوله: إن شامير، وخلافاً لرئيس الحكومة بيرس، لا يعتقد بأن الاتفاق على حل مشكلة طابا سيؤدي إلى تحسين العلاقات مع مصر. فمن بين الرسائل المتبادلة بين الحكومتين، تبقى الرسالة المؤرخة في ٢٤/١٢/١٩٨٥، الوحيدة الملزمة، بينما ليس هناك مفعول قانوني - حسب وجهة نظر الخارجية الإسرائيلية - لباقي الرسائل الشفهية التي نقلها القائم بالأعمال المصري (هارتس و عمل همشمسار، ١٩٨٦/١/٧) ومع أن بعض المصادر الصحافية الإسرائيلية، أعرب عن اعتقاده بقرب انعقاد المجلس الوزاري المصغر، كون أن شامير لم يعد يرفض، جملة وتفصيلاً، اللجوء إلى التحكيم، وأن عمليات الفحص والاستيضاح ستتم في إطار مكتبي بيرس وشامير وليس مع الحكومة المصرية (عمل همشمسار، ١٩٨٦/١/٧). إلا أن هذا التغيير في موقف شامير لم يكن سوى إرخاء طرفياً لطرف الحبل الممسوك في لعبة شد الحبل الدائرة بينه وبين رئيس الحكومة، دون أن يمس جوهر موقفه وموقف الليكود.

بيرس: سأنهض إلى الرئيس!

تميز الأسبوع الفاصل بين لقاء بيرس - شامير وجلسة المجلس الوزاري المصغر الثانية التي تم فيها، التوصل إلى قرار القبول بمبدأ التحكيم في النزاع حول طابا، باحتمال أنه جار أزمة حكومية، على خلفية فشل طرفي الحكومة في التوصل إلى صيغة قرار موحد. فمن ناحية، صدرت عن زعماء حزب العمل، وعن رئيس الحكومة بالذات، تصريحات جرى التأكيد فيها

أن رئيس الحكومة س، يدعو المجلس الوزاري المصغر إلى الانعقاد في ١٩/١/١٩٨٦ للحسم في موضوع صفقة الرزمة السياسية التي تم التوصل إليها مع مصر خلال المفاوضات الرسمية والرسائل الاستيضاحية وردود الجانب المصري عليها. وقد مال مقربون من رئيس الحكومة أنه يعتقد بأن أيضاً بات الرئيس مبارك، التي تسلمتها إسرائيل حتى الآن، كافية لتلبية المطالب الإسرائيلية بكاملها، وأنه يجب اتخاذ قرار في الموضوع لناحية القبول بالتحكيم في موضوع طابا دون ملاحظة (عمل همشمسار، ١٩٨٦/١/٨). ونقلت «معاريف» (١٩٨٦/١/٨) تصريحاً للوزير يعقوب نسور (حزب العدل) قال فيه: «إن حكومة ترد به لا أو لا ستحجب لفرص تقدم عملية السلام ليس لها حق في البقاء ويجب المطالبة بحلها». وذكر أن رئيس الحكومة، شمعون بيرس، بلور صيغة مشروع قرار من أربع نقاط بشأن حل مشكلة طابا ونقاط الخلاف الأخرى في إطار صفقة رزمة تشمل على القبول بالتحكيم وعلى التفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن اقتران ذلك بتنفيذ مصر لعدد من الأمور المتعلقة بالعلاقات بين البلدين، قبل البدء بعملية التحكيم، وتضمن مشروع بيرس النقاط التالية:

□ استكمال صك التحكيم وفقاً لكل ما تم التفاهم عليه حتى الآن بين إسرائيل ومصر، بما في ذلك تكمين المحكمين من اقتراح حلول وسط على الطرفين في المراحل الأولى لعملية التحكيم (وفقاً لاقتراح الرئيس مبارك يمكن لإسرائيل أن تعتبر ذلك نقدياً لرحلة 'التوفيق'، بينما تعتبر مصر ذلك مرحلة محاربة أيجاد حلول بطرق أخرى).

(١) التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل ومصر بشأن الترتيبات التي ستطبق في منطقة طابا بعد صدور قرار المحكمين.

□ إعادة السفير المصري إلى إسرائيل.

(٢) البدء بتنفيذ الاتفاقات المتوقعة منذ اتفاق السلام، في مجالات التجارة والسياحة والثقافة والحوار السياسي. (عمل همشمسار، ١٩٨٦/١/٨).